أكد أن «اتحاد الصناعات» مستمر في بذل جهوده لحل مشكلة مدينة العمال

الخرافي: عدم توفير قسائم صناعية في الكويت واستمرار التشابك بين الجهات الرقابية وراء هروب بعض الصناعيين لدول الخليج

أكد رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي ان الاتحاد سيرسل كتابا جديدا لوزير الأشغال لإنهاء مشكله مدينة العمال، مشيرا الى ان الإحصائيات المتوفرة لدى الهيئة العامة للصناعة تؤكد ان عدد العمال في المصانع الواقعة في منطقة صبحان الصناعية يبلغ نحو 20 ألف عامل بينما الذي تستطيع أن تستوعبه المدينة لا يتعدى الـ3000 عامل فقط وهو عدد أقل بكثير من إجمالي عدد العاملين في المنطقة.

وأضاف الخرافي خلال العمومية العادية للاتحاد التي عقدت أمس الأول أن الروتين الحكومي أوقف انشاء المدينة العمالية بسبب الخلافات بين الجهات الحكومية بعضها البعض، موضحا ان الاتحاد اقترح ان تقوم الجهة المعنية بذلك بالتنسيق مع بلدية الكويت للسماح للمنشآت الصناعية الكائنة هناك بإسكان جزء من عمالتها داخل محيط مبانيها بما يتماشى مع اشتراطات الأمن والسلامة خصوصا مع رغبة المصانع الواقعة في منطقة صبحان الصناعية في إعطائها الأولوية في إسكان عمالتها في مدينة العمالة الوافدة في قطعة (5)، مبينا أن وزارة المالية (إدارة أملاك الدولة) قد عهدت بمهمة إدارة وتشغيل تلك المدينة لشركة المرافق العمومية، إذ ان ذلك سيخفف عناء إسكان هذه العمالة في مناطق أخرى بعيدة خصوصا أن الكثير منهم يعمل بنظام الورديات، إضافة إلى التخفيف من الازدحامات المرورية.

وقال الخرافي انه يتم معاقبة الصناعيين في الكويت من خلال عدم توفير قسائم صناعية لهم بالإضافة الى غياب الدعم وعدم تعديل رسوم المنتج الوطني في الفتوى والتشريع واستمرار التشابك بين الجهات الحكومية الرقابية.

وأوضح انه لم توزع قسائم صناعية منذ عام 1970 حتى الآن وما تم توزيعه من قبل بعض الوزراء كان على «ربعهم» مما جعل الصناعيين يهربون الى منطقة الخفجي بالسعودية التي تسعى لاستقطاب الصناعيين حيث أقاموا نحو 15 مصنعا مما أدى الى تحريك العجلة الاقتصادية وتفعيل السعودة في المصانع، لافتا الى ان الصناعيين مازالوا يواصلون هروبهم الى باقي دول الخليج وفي مقدمتها الإمارات.

حسين الخرافي متوسطا هند الصبيح وأحمد القضيبي خلال عمومية اتحاد الصناعات (محمد ماهر)

وأشار الخرافي في التقرير السنوي للاتحاد الى ان 2011 طوى صفحات قاسية على قطاعات الاقتصاد الكويتي عموما كنتيجة طبيعية لارتفاع وتيرة الهلع من إمكانية حدوث أزمة مالية عالمية أشد ضراوة من السابقة، لاسيما مع الاحداث السياسية الصعبة التي هيمنت على البلاد، وكان للقطاع الصناعي حظ من بعض تلك الأحداث، والتي ألقت بظلال قاتمة على سير عجلته، ومواصلة نهضته، وتعزيز دوره المؤثر في تنشيط الاقتصاد المحلي.

وذكر الخرافي انه مع بدايات هذا العام الجديد، مازال الزخم السياسي يهز كيان هذا القطاع، الذي تتطلب المراهنة على صموده تفاعلا حقيقيا من قبل الأوساط السياسية المسؤولة، مع الصناعيين وقضاياهم ومشاكلهم، لاسيما وقد عولت الخطة الإنمائية متوسطة الأجل (2010 ـ 2014) على الصناعة التحويلية لإحداث تغييرات ملموسة في هيكل الناتج الصناعي وزيادة معدل النمو الحقيقي المستهدف له بنسبة 12٪ سنويا.

وأكد الخرافي انه في ظل التطورات الجديدة، كان للاتحاد دور جلي وفاعل في بذل الجهود والمساعي لدعم هذا القطاع الحيوي، وتذليل الصعاب التي تواجه الصناعيين،، ومواكبة التطورات التي تتماشى مع طموحاتهم وتوجهاتهم، وكسر الدورة المستندية التي ترافقهم خلال تسيير معاملاتهم في أروقة جهات الدولة المعنية.

وزاد ان الاتحاد عقد اجتماعات متتالية مع أركان الدولة وصناع القرار، وقد جنى ثمرات تلك الاجتماعات من خلال موافقة مجلس الوزراء على تفعيل خدمة «الشباك الواحد» أو ما يطلق عليه مركز الخدمة المتكاملة التابع للهيئة العامة للصناعة.

وعلى صعيد تواصل اتحاد الصناعات مع الجهات الحكومية، أشار الخرافي الى ان الاتحاد خاطب عدة جهات حكومية معنية بالقطاع الصناعي، إذ انه أرسل كتبا إلى وزير التخطيط والتنمية السابق عبدالوهاب الهارون ووزيرة التجارة والصناعة السابقة واللجنة الاستشارية المشكلة لبحث الأوضاع الاقتصادية المحلية والعالمية، حملت النقاط الأساسية المتعلقة بـ «محفزات التنمية الصناعية» أهمها تفعيل القرارات والقوانين التي صدرت من أجل دعم المنتج الوطني وأهمية تطوير آليات العمل لدى الهيئة العامة للصناعة والهيئة العامة للبيئة بهدف رفع كفاءة العمل وضمان الأداء الفعال إضافة إلى المباشرة في إجراءات تنفيذ البنية التحتية للمناطق الصناعية الجديدة والدعوة إلى إقرار القوانين التي تساهم في تنشيط الاقتصاد بشكل عام والصناعة بشكل خاص.

وأوضح الخرافي انه بالنسبة للمصانع الواقعة في منطقة الشعيبة الغربية، فقد طلب الاتحاد أن تقوم الهيئة العامة للصناعة بتنفيذ الدراسة المسحية السنوية(Inventory) التي تضمنت في تقرير مجلس الوزراء حول تحسين الوضع البيئي في المنطقة الجنوبية في البلاد نظرا لتوقيف المصانع عن إجراء التوسعات اللازمة لنشاط المستثمرين في منطقة الشعيبة الصناعية الغربية إلى حين الانتهاء من هذا التكليف مما أصابهم بالضرر الجسيم نتيجة لهذا التأخير خصوصا أن بعض تلك المصانع تصدر منتجاتها إلى الأسواق الخارجية وفي الوقت ذاته، توافر احتياجات السوق المحلية من منتجات وبضائع ومواد لازمة.

وأكد الخرافي ان الاتحاد ابلغ وزير التجارة والصناعة الجديد بهموم الصناعيين وقد ابدى اهتمامه بذلك.وأثنى على جهود وزيرة التجارة والصناعة السابقة د.أماني بورسلي التي لم تأل جهدا في دعم الصناعيين والاستماع إلى مشاكلهم وإيجاد الحلول اللازمة، فقد كلفت الاتحاد بوضع مذكرة حملت هموم القطاع الصناعي وسبل تذليلها، لتكون أول وزير يولي اهتماما بالصناعة ويؤمن بأهمية تطويرها كونها تعد الرافد الثاني في الناتج القومي المحلي بعد النفط.

● عاطف رمضان

«الخليج» يطلق حملة «تبرع للحياة»

أطلق بنك الخليج مؤخرا حملة لتشجيع عدد أكبر من الناس على التبرع بالدم في الكويت، وتهدف الحملة الجديدة التي تحمل عنوان «تبرع للحياة» إلى توعية المجتمع بشكل عام بأن التبرع بالدم هو أمر سهل وبسيط لكنه يتميز بروح العطاء والمسؤولية في الوقت نفسه.

وسيتم الترويج لحملة «تبرع للحياة» التي يتم إطلاقها بالتعاون مع بنك الدم الكويتي عبر التلفزيون والراديو والصحف ومواقع التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى عرض متنقل من خلال زيارة فروع بنك الخليج والمجمعات التجارية في الكويت طوال العام 2012.

وتعتبر هذه الحركة جزءا لا يتجزأ من أنشطة المسؤولية الاجتماعية الخاصة بالبنك لعام 2012 والتي تهدف لدعم صحة وسلامة المجتمع الكويتي.

وتعليقا على تلك الحملة، صرح مدير عام شؤون مجلس الإدارة في بنك الخليج، فوزي الثنيان قائلا: «التبرع بالدم بمقدور أي فرد لائق صحيا. إنه عمل سهل ولا يكلف المتبرع شيئا، إلا أن نتائجه قد تؤدي إلى إنقاذ حياة شخص. فحملة «تبرع للحياة» تبين الأثر الذي يمكن تحقيقه خلال 30 دقيقة فقط.وقد ساند موظفونا هذه الحملة بشكل كبير ونعتز بجهودهم في التبرع بالدم وتشجيعهم المزيد من الأشخاص على القيام بذلك».

وتابع قائلا: «باعتبارنا مؤسسة مالية كويتية مسؤولة، نؤمن بأهمية أداء دورنا الرائد تحقيقا لما فيه خير ومنفعة مجتمعنا.

ومن خلال حملة «تبرع للحياة» وأنشطتنا الأخرى في مجال المسؤولية الاجتماعية، سوف سنواصل استكشاف المزيد من السبل التي تمكننا من الاضطلاع بهذا الدور لخدمة مجتمعنا ومستقبله».

جانب من عملية التبرع بالدم

«نفط الخليج» تحتفل بالذكرى الـ10 لتأسيسها

الرفاعي ومسؤولو الشركة يقطعون كيكة الاحتفال

احتفلت الشركة الكويتية لنفط الخليج كشركة رائدة تابعة لمؤسسة البترول الكويتية بمرور 10 سنوات على تأسيسها، وذلك بمخيمها الربيعي بالوفرة يوم 23 مارس الجاري.

وشارك في المخيم عدد كبير من موظفي الشركة وعائلاتهم وفي مقدمتهم رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب هاشم الرفاعي، ونائب رئيس مجلس الإدارة ونائب العضو المنتدب لعمليات الوفرة المشتركة والتخطيط د.محمد عبدالوهاب الرمضان، ومدير مجموعة المساندة الإدارية عبدالحميد خاجة، ومدير مجموعة العلاقات وتطوير العاملين سالم الهارون.

وتضمن المخيم الربيعي برنامجا ترفيهيا حافلا بالأناشيد الوطنية، وعروض السيرك الروسي، ومسابقات وجوائز للصغار والكبار.

وقام رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب هاشم الرفاعي ومسؤولو الإدارة بتقطيع كيكة كبيرة زينت بشعار الذكرى العاشرة وتوزيعها على الحضور في أجواء مفعمة بالبهجة والسرور.

وفي الختام، ازدانت سماء المخيم بأضواء الألعاب النارية معلنة نهاية المخيم الربيعي لهذا العام على أمل تجديد اللقاء في العام المقبل.

«الجمان»: «بيتك» يخفض ملكيته المعلنة في «أنوفست».. و«الديرة» تعزز ملكيتها في «المنتجعات»

قال تقرير مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية ان «بيتك» استمر بخفض ملكيته المعلنة ـ وبشكل ملحوظ ـ في «أنوفست» منذ بداية مارس الجاري 2012، حيث خفض حصته فيها بمقدار 1,27 نقطة مئوية من 11,790٪ إلى 10,520٪ خلال الأسبوع المنتهي في 2012/3/22، كما خفض صندوق الصفوة الاستثماري حصته في «الأولى» بمقدار 0,65 نقطة مئوية من 6,000 إلى 5,349٪، وتزامنا مع الانخفاض الملحوظ في سهم «خليج زجاج» مؤخرا، فقد خفضت شركة الثمار الدولية القابضة حصتها فيها بشكل لافت بلغ 2,42 نقطة مئوية من 50,792 إلى 48,370٪.

أما عمليات رفع الملكيات المعلنة في قوائم كبار الملاك في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع المنتهي في 2012/3/22، فقد تمثلت في حركتين، الأولى: رفع «الديرة» حصتها في «المنتجعات» بشكل حاد بمقدار 5,024 نقطة مئوية من 7,461 إلى 12,485٪، وذلك استمرارا لتعزيز كتلة «إيفا» سيطرتها على «المنتجعات» بعد التوصل إلى حل حول أرض «الضباعية» مع كتلة «الصفاة» كما أسلفنا في تقريرنا خلال الأسبوع الماضي، والثانية: استمرار المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية رفع حصصها تدريجيا في بعض البنوك الكويتية، حيث كان الرفع خلال الأسبوع المنتهي في 2012/3/22 من نصيب «بيتك» بمقدار 0,080 نقطة مئوية من 5,800 إلى 5,880٪.

أما من حيث عمليات الدخول والخروج من قوائم كبار المساهمين في الشركات المدرجة خلال الأسبوع المنتهي في 2012/3/22 فتمثلت في حركتين، واحدة للدخول والأخرى للخروج، علما بأن الحركتين خاصتان بكتلتين استثماريتين، حيث دخلت «التخصيص» في قائمة كبار الملاك في «إيكاروس» بمعدل 5,02٪، والذي قد يفسر الارتفاع الملحوظ للسهم الأخير مؤخرا بدعم من تحسن قيمة استثمارات الشركة في قطاع البتروكيماويات السعودي، في حين خرجت شركة الصفاة للسياحة والسفر من قائمة كبار المساهمين في «صافتك» بنسبة 7,02٪، علما بأن «التخصيص» و«إيكاروس» هما ضمن كتلة «الصناعات»، كما أن شركة الصفاة للسياحة والسفر و«صافتك» تابعتان لكتلة «الصفاة».

واشار التقرير إلى أن المصدر الأولي للبيانات والتحليلات أعلاه هو الموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية، والذي يتم من خلاله إعلان الملكيات التي تساوي أو تزيد على 5٪ من رأسمال الشركات المدرجة به.

يشارك بكلمة في مؤتمر بترول الخليج 2012

النقي: العوامل الجيوسياسية والمضاربات والمخزون والطقس أهم المؤثرات بأسعار النفط

أكد الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) عباس النقي أن العرض والطلب لم يعودا حاسمين في تحديد أسعار النفط بعد أن دخلت عوامل أخرى أهمها العوامل الجيوسياسية والمضاربات وحركة المخزون النفطي العالمي وأسعار صرف الدولار والتطورات في أسواق المال والأسهم وظروف الطقس والإنتاج والتصدير.

وقال النقي في تصريح صحافي بمناسبة مشاركته في كلمة باسم المنظمة في مؤتمر بترول الخليج 2012 الذي تنظمه مجموعة المستثمرين في 9 ابريل المقبل إنه لم يكن للأحداث التي مرت على المنطقة العربية خلال الشهور الماضية تأثير يذكر على الأسعار بشكل عام.

وأضاف ان سعر خامات أوبيك ارتفع من نحو 90 دولارا للبرميل في نهاية 2010 ليبلغ نحو 121 دولارا للبرميل في نهاية أبريل 2011 بسبب تدخل المضاربين في السوق وتضخيم الهلع والارتباك الذي زاد بدوره من القلق العالمي حول المخاوف من احتمال تزايد الأحداث وما قد يعني ذلك من انقطاع الإمدادات في ضوء أهمية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تمتلك أكثر من 60٪ من احتياطيات النفط وتصدر نحو 40٪ من تجارة النفط العالمية.

وقال النقي انه رغم ذلك انخفضت الأسعار ليبلغ معدل سلة أوبيك 107,3 دولارات للبرميل خلال الأشهر التسعة الأولى من 2011 في ضوء استخدام الفائض في الطاقة الإنتاجية لدى بعض الدول المنتجة للنفط التي قامت بتعويض الكميات الخارجة من السوق من الإمدادات بسبب الأحداث بهدف استعادة استقرار السوق إضافة إلى عدم اليقين الذي يحيط بالنمو الاقتصادي وبخاصة في الولايات المتحدة وأوروبا والذي أثر بدوره في تخفيض توقعات الطلب العالمي على النفط.

وعن الإنجازات التي حققتها منظمة أوابك خلال مسيرتها أوضح النقي أن منظمة أوابك أنشئت كمنظمة عربية إقليمية ذات طابع دولي في عام 1968 بموجب اتفاقية تأسيس وقعتها في مدينة بيروت حكومات ثلاث دول عربية هي المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وليبيا وتم الاتفاق على أن تكون دولة الكويت مقرا للمنظمة.

وأضاف ان ظهور (أوابك) في ذلك الوقت كان إنجازا عربيا مهما بسبب الظروف التاريخية الصعبة التي أعقبت الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967 واعتبر تأسيس المنظمة تجسيدا للروابط التقليدية والتاريخية التي تجمع بين الدول العربية وهي اللغة والتاريخ والدين والمصير المشترك.

وذكر أنه كان هناك إلى جانب ذلك عامل اقتصادي مهم أصبح يجمع بين العديد من الدول العربية ألا وهو اعتمادها على النفط كمصدر رئيسي أو مصدر مهم لدخلها القومي مضيفا انه من هنا برزت حاجة الدول العربية المصدرة للبترول إلى آلية ترسي أسس التعاون فيما بينها وتدعمها في المجالات الاقتصادية وتختص دون غيرها بشؤون النفط، نظرا لأهميته لذلك بادرت الدول الثلاث آنفة الذكر إلى إنشاء المنظمة.

وقال النقي إن النواة الأولى لأوابك أثبتت قابليتها للاستمرار وللتوسع، حيث انضمت إلى عضويتها فيما بعد كل من الجزائر، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وسورية والعراق ومصر وتونس التي أوقفت نشاطها في المنظمة بعد ذلك في عام 1986 لظروف خاصة بها.

وقال النقي إنه ينضوي تحت لواء أوابك في الوقت الحالي 11 دولة (بما فيها تونس)، يمثل تعداد سكانها مجتمعة 64٪ من سكان الوطن العربي، وتحظى بامتلاك أكبر قسط من ثرواته، فإنتاجها من النفط الخام يمثل 27,3٪ من مجموع إنتاج النفط في العالم، و13,8٪ من الغاز الطبيعي المسوق، ولديها أكثر من 56٪ من الاحتياطي النفطي المؤكد في العالم.

عباس النقي

الشمالي: التنمية حق للكويت على قياداتها

أكد المرشح لعضوية مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة د.علي الشمالي أن الشباب هم الثروة الحقيقية للدول، وعليهم تقع مسؤولية البناء في المستقبل، لذلك لابد من تشجيعهم ودعمهم للانخراط بجميع الفعاليات الاقتصادية وذلك ليكتسبوا الخبرة اللازمة والضرورية التي سيحتاجونها في المستقبل القريب، مما يكسبهم الثقة العالية ويفتح أمامهم آفاقا واسعة من الخبرة والاعتماد على الذات.

واوضح الشمالي في تصريح صحافي أن التشكيلة التي ستخرج عن انتخابات غرفة التجارة غدا ستكون مطالبة بالبحث عن دعائم جديدة للاقتصاد، لافتا الى أن دور الغرفة في دعم الشباب الكويتي لابد ان يكون أكثر جدية في هذا الصدد لتساعدهم على الانخراط في التجارة بشكل خاص لما تتمتع به الكويت من مقومات يمكن أن تجعلها مركزا ماليا واقتصاديا مهما في المستقبل القريب ان شاء الله، ولابد أن يكون للشباب الكويتي الكلمة العليا في هذا المجال وأن يكون مستعدا لكل الاحتمالات.

ولفت إلى أهمية دور غرفة التجارة والصناعة في دعم المنتجات الوطنية الصناعية والزراعية دون استثناء لما له من دور كبير في خلق فرص العمل للشباب ودعم الاقتصاد الوطني بشكل عام، ومن ثم تقليل الاعتماد على المنتجات المستوردة، وخلق روح المنافسة للارتقاء بمستوى ونوعية المنتج المحلي، موضحا كيفية بروز المنتج المحلي على الواجهة مجددا خاصة خلال فترة الاضرابات التي عانت منها الكويت، وكيف استطاع أن يعوض الى حد كبير قلة المواد التي نتجت عن الاضراب.

د.علي الشمالي

واشار الشمالي الى ان دور غرفة التجارة والصناعة في دعم صغار المنتجين والتجار واضح وله آثاره في دفع عجلة التنمية لما يمكن أن تشكله هذه الكيانات الصغيرة حاليا من تكتل اقتصادي كبير في المستقبل، مشيرا الى أن الدليل الاكبر في ذلك تجربة الاقتصاد الصيني التي يعتمد بشكل كبير على مئات الملايين من صغار التجار والمنتجين الذين يساهمون معا بجزء كبير من الناتج المحلي للدولة، ويوفرون فرص عمل كثيرة للشباب بالاضافة لتطور قدراتهم يوما بعد يوم حتى أصبحوا اليوم ينافسون كبرى الشركات العالمية.

وقال الشمالي انه سيسعى جاهدا في حال فوزه بعضوية مجلس ادارة غرفة التجارة والصناعة الى تحقيق جميع البنود التي طرحها خلال فترة ترشيحه ضمن الخطة التي تتكون من عشرة بنود رئيسية وذلك بالتعاون مع الاعضاء بالاضافة لتعاون الكادر الخفي في الغرفة والذي سيكون له الدور الكبير في انجاح مهمته، لافتا الى أن ما تبقى من تلك البنود هو: دعم الشباب الكويتي للانخراط بالتجارة، والدفع نحو تطوير الصناعة والزراعة والمواشي وجميع المنتجات الوطنية لما لها من أثر كبير في تحقيق الاستقرار في السوق المحلي، مؤكدا أهمية دعم صغار التجار والمنتجين لما لهم من دور كبير في دفع عملية التنمية بشكل عام، وأخيرا العمل على ضمان حقوق المستهلكين وتفعيل قوانين الرقابة ومكافحة احتكار السياسة الاقتصادية.

وأردف الشمالي قائلا: «للكويت حق على قياداتها، حق التنمية من خلال الحفاظ على مكتسباتها وزيادة إمكانياتها، حق لا يقوم إلا بالحفاظ على موقعها الاستراتيجي إقليميا واستغلال الفرص لتعظيم دورها عالميا، فقد كادت الكويت تأخذ دورا عالميا في 2009/2008 لتكون الوجهة الاستثمارية الأولى لولا الفرص الذهبية التي أضاعتها، أضاعت كل ذلك بالرغم من أننا نحاول مرارا مقابلة المسؤولين لإيضاح الأمور وتحفيز الدولة التي كانت مشغولة بأمور أخرى أو ربما نستطيع القول انها كانت تتشاغل بها».

واكد الشمالي أن تلك القيادات مستأمنة على الكويت ولابد من حشد جهودهم لإنجاز المراحل المطلوبة في سبيل الوصول إليها، وهدف الدولة هو تحقيق رفاهية المواطن ونهضة المجتمع.

واضاف بالقول: «للأسف هناك بعض القيادات مستأمنة على مجالات وقطاعات رئيسية في الكويت إلا ان جانبا منها يصعب أن أستأمنهم على بقالة يديرونها، مشيرا الى أن ما فعلته هذه القيادات مثل تجاهلها لقضية دعم البورصة على غرار ما يحدث حاليا في اسواق خليجية كبرى الى جانب تطوير النواحي التشريعية وغيرها انعكس على الناحية الاستثمارية وما يندرج تحتها من متطلبات».

وألمح الى أن أساس مشكلة البورصة بدأ من انكشافات أسواق الآجل والبيوع المستقبلية في بداية الأزمة والتي كانت لتكلف ملياري دينار، إلا ان حالة اللاقرار» أدخلت السوق في نفق مظلم دفع فاتورته المواطنون والاوساط المالية والاستثمارية.

وبين الشمالي في سياق تصريحه أن القيادات لعبت دور المتفرج على الكويتيين وهم يتكبدون خسائر تجاوزت الـ35 مليار دينار تمثل مدخراتهم. ملمحا الى أنهم أخطأوا التقييم وضاعفوا من تداعيات الأزمة المالية مما ادى الى تصاعد وتعقد الاضطرابات بسبب ما زرعته الدولة من عدم ثقة عند الناس بقرارها الاقتصادي، فأخذوا يسعون لتدارك الأمور بأيديهم في الوقت الذي كان الأحرى بالدولة حماية السوق ودعم القطاع الخاص.